الباب الرابع
"في ذكر مذهب حمزة وهشام في تغيير الهمز عند الوقف على كلمة الهمز"

قال: "هذا الباب من أصعب الأبواب في تمهيد قواعده وفهم مقاصده"(١).

اعلم أن الهمز إما أول كلمة أو أوسطها أو آخرها. فإذا كان أول كلمة، وكان قبله ساكن صحيح آخر كلمة قبله، نحو: ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ (سورة الرحمن ٥٤/٥٥)، فقد سبق بيانه في فصل: "سكت حمزة على الساكن قبل الهمزة"، فالكلام هنا في الهمز المتوسط والمتطرف، قال في التذكرة: "اعلم أن حمزة كان يترك الهمزة المتوسطة والمتطرفة إذا وقف على الكلمة التي أحدهما فيها، وتابعه هشام على ترك المتطرفة فقط في حال الوقف"(٢). انتهى.

قوله: "يتركها" أي لا يبقيها على حقيقتها؛ بل إما يسقطها، أو يبدلها إلى حرف آخر أو يسهّلها بين بين على تفصيل سيأتي.

اعلم أن الهمزة المنصوبة التي يصحبها التنوين كقوله تعالى: ﴿عَطَآءً﴾(٣) (سورة هود ١٠٨/١١)، و﴿وَنِدَآءً﴾ (سورة البقرة ١٧١/٢) في حيز الهمزة المتوسطة؛ لأن التنوين ينقلب ألفًا عند الوقف في حالة النصب(٤). والمراد من المتوسط هنا: المتوسط في الوقف، وكذا الهمزة التي يصحبها حرف التأنيث متوسطة(٥)، كقوله تعالى: ﴿فَإِن فَآءَتْ﴾ (سورة الحجرات ٩/٤٩)، و﴿فَلَمَّا تَرَآءَتِ﴾ (سورة الأنفال ٤٨/٨). وكذا الهمزة التي يصحبها الضمير، كقوله تعالى: ﴿جَآءُو﴾ (سورة آل عمران ١٨٤/٣)،

---

(١) إبراز المعاني ١٦٥، وانظر: تحرير الكلام في وقف حمزة وهشام ٢٠٥. وقال ابن الجزري: "هو باب مشكل يحتاج إلى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية، وأحكام رسم المصاحف العثمانية وتمييز الرواية، وإتقان الدراية". النشر ٤٢٨/١.

(٢) التذكرة ١٩٧/١، وانظر: الكافي ٢٩/٢٨، والإقناع ٤١٤/١، والرعاية ١٥٢.

(٣) وقد ورد عن هشام أيضًا تحقيق الهمزة المتطرفة كسائر القراء في الوقف، وهي رواية العراقيين وغيرهم عن هشام، والوجهان عنه صحيحان. انظر: الإتحاف ٦٤، والنشر ٤٣٠/١.

(٤) انظر: العنوان ٥٦، وشرح المفصل ٦٩/٩، وارتشاف الضرب ٣٩٢/١، والهمع ٢٠٥/٢، وشرح التصريح ٣٣٨/٢.

(٥) قال ابن الباذش: وأعني بالمتوسطة: التي هي لام فعل، فاتصل بها ضمير أخرجها عن الطرف، أو التي هي عين الفعل، أو التي هي فاء الفعل، ودخل عليها حرف زيادة فصيرها متوسطة؛ لأن حرف الزيادة من بناء الكلمة التي يزاد فيها. انظر: الإقناع ٤٢٥/١، وكذا: سراج القارئ ٨٠.

و﴿وَبَآءُو﴾ (سورة البقرة ٦١/٢)، كذا في التذكرة[١]. أقول: وكذا ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ (سورة آل عمران ١٢٠/٣) بهمزة ساكنة بعد السين، و﴿جَآءَكَ﴾ (سورة البقرة ١٢٠/٢)، و﴿جِئْتُكَ﴾ (سورة الشعراء ٣٠/٢٦)، و﴿جِئْنَا﴾ (سورة النساء ١٤/٤)، و﴿دُعَآءِىٓ﴾ (سورة نوح ٦/٧١)، وشبه ذلك الهمزة فيها متوسطة؛ لأن ابن الجزري مثل في النشر للمتوسطة: ﴿شُرَكَآؤُنَا﴾ (سورة النحل ٨٦/١٦)، و﴿أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ (سورة الأنفال ٣٤/٨)، و﴿جَآءَنَا﴾ (سورة المائدة ١٩/٥)[٢].

فهشام يقف على هذه الأنواع بالهمز بدون تسهيل كما يفعله عند الوصل؛ لأن الهمز فيها في حكم المتوسطة.

وحمزة يقف على كلمة الهمز في كله بغير همز، يعني بإسقاطها، أو إبدالها، أو جعلها بين بين، على تفصيل سيأتي.

ويفعل باقي القراء في الهمز عند الوقف على كلمته ما يفعلونه في الوصل[٣]، فهنا فصلان:

الفصل الأول
في الهمز الذي هو آخر الكلمة

ويسمى همزًا متطرفًا: وهو إما متحرك أو ساكن، والساكن لا يكون ما قبله إلا متحركًا.

والمتحرك إما أن يتحرك ما قبله أو يسكن. والهمز الساكن والمتحرك الذي قبله متحرك مشتركان في حكم التسهيل عند حمزة وهشام، عند الوقف على كلمة الهمز، فهنا مقالتان:

المقالة الأولى: في الهمز الساكن والهمز المتحرك المتطرفين اللذين قبلهما متحرك:

قال في التيسير: اعلم أن حمزة وهشامًا كانا يقفان على الهمزة الساكنة والمتحركة، التي تحرك ما قبلها، إذا وقعت طرفًا في كلمتها[٤] بتسهيلها، ويصلان بتحقيقها، فيسهلان المضموم ما قبلها بإبدالها

(١) انظر: التذكرة ٢١٩/١، وكذا الإقناع ٤٢٥/١، وسراج القارئ ٨٠.

(٢) انظر: النشر ٤٣٣/١.

(٣) قال مكي: "وحقق ذلك سائر القراء غيرهما في الوقف كالوصل"، كما ذكر مكي أن ما عليه سائر القراء والعرب في تحقيق الهمزة في الوقف هو الاختيار، انظر: الكشف ٩٥/١ وما بعدها، وكذا: الإتحاف ٧٤.

(٤) قال ابن الباذش: "إن المتطرفة لابد أن تكون ساكنة في الوقف؛ لأنها إن كانت متحركة في الوصل، فالوقف يوجب سكونها". انظر: الإقناع ٤١٤/١.

واوًا مديًّا في حال حركة الهمزة - بأي حركة تحركت - وسكونها[١]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَؤلَؤٍ﴾ (سورة الحج ٢٣/٢٢) في الحج وفاطر (سورة فاطر ٣٣/٣٥). قرأه فيهما نافع وعاصم بالنصب، والباقون بالخفض[٢].

أقول: الكلام في ﴿لؤلؤٍ﴾ هنا في الهمز الثاني[٣]، وكقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا﴾ (سورة النساء ١٧٣/٤) وشبهه. ولم تأت الهمزة المتطرفة المضموم ما قبلها ساكنة في القرآن[٤]. انتهى.[٥]

وأما قوله تعالى ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ (سورة آل عمران ١٢٠/٣) بسكون الهمزة، فالهمزة فيه متوسطة؛ لاتصال الضمير، أقول: لكن إذا وقفا على (تسؤ) بدون (هم) للضرورة، كانت من هذا القبيل، فيبدلان الهمز واوًا مديًّا، والله أعلم، وأما إذا وقفا على ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ فلا يبدل الهمزة فيه واوًا إلا حمزة، وسيأتي.

أقول: ولا أعلم مثالًا في القرآن للهمز المفتوح المتطرف المضموم ما قبلها.

وأما ﴿لُؤْلُؤًا﴾ (سورة الإنسان ١٩/٧٦) في الإنسان، فالهمز الثاني فيه متوسط، بسبب التنوين.

ويسهّلان المكسور ما قبلها بإبدالها - في حال حركة الهمزة بأي حركة تحركت وسكونها - ياء مديًّا[٦]، نحو قوله تعالى: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ (سورة الكهف ١٠/١٨)، و﴿يُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ (سورة الكهف ١٦/١٨)، و﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾ (سورة الحجر ٤٩/١٥)، و﴿تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة آل عمران ١٢١/٣)، و﴿مِن شَـٰطِئِ﴾ (سورة القصص ٣٠/٢٨)، و﴿قُرِئَ﴾ (سورة الأعراف ٢٠٤/٧)، وشبهه.

ويسهلان المفتوح ما قبلها بإبدالها، في حال حركة الهمزة بأي حركة تحركت وسكونها ألفا[٧]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ نَّشَأْ﴾ (سورة الشعراء ٤/٢٦)، و﴿مِن نَّبَإِ﴾ (سورة القصص ٣/٢٨)، و﴿ذَرَأَ﴾

---

(١) وانظر: كنز المعاني للجعبري ١١٩ و١٢٣، وسراج القارئ ٨١، وكنز المعاني لشعلة ١٤٠.

(٢) انظر: السبعة ٤٣٥، وغيث النفع ٢١٣، والكافي ١٣٧، والمكرر ٨٦، والبدور الزاهرة ٢٦١، وعلى قراءة النصب لا تكون الهمزة متوسطة هنا؛ لأن التنوين ينقلب ألفًا في الوقف حال النصب، أما على قراءة الخفض فالهمزة حينئذ طرف. انظر: الحاشية ٣٧.

(٣) وحمزة يسهل أيضًا الهمز الأول المتوسط، لكن هشامًا لا يتابعه فيه.

(٤) أي ليس في القرآن همزة متطرفة ساكنة، وسكونها أصلي، وقبلها ضمة. انظر: الوافي ١١١.

(٥) انظر: التيسير ٣٧، وكذا: تحبير التيسير ٦٠.

(٦) انظر: التذكرة ٢١٠/١، والتبصرة ٩٧ - ٩٨، وسراج القارئ ٨١، وتحرير الكلام ٢١٠، والوافي ١١١.

(٧) انظر: الكافي ٢٩، والإقناع ٤١٦/١، والعنوان ٥٣، والإتحاف ٦٤، وإرشاد المريد ٧٢.

(سورة الأنعام ١٣٦/٦)، و﴿بَـدَأَ﴾ (سورة العنكبوت ٢٠/٢٩)، و﴿يَـدْرَؤُا﴾ (سورة النور ٨/٢٤)، و﴿تَفْتَئُوا﴾ (سورة يوسف ٨٥/١٢)، و﴿يُسْتَهْزَأُ﴾ (سورة النساء ١٤٠/٤) الأخير على صيغة المجهول، و﴿بِالمَلأ﴾ (سورة ص ٦٩/٣٨) وشبهه.

قال في التيسير: "والروم والإشمام ممتنعان في الحرف المبدل من الهمز؛ لكونه ساكنًا محضًا"(١). انتهى.

فقوله: "ساكنًا محضًا" أي حرفًا مديًّا مبدلًا من الهمزة غير محرك في الأصل، والروم والإشمام لبيان حركة الحرف الموقوف عليه(٢)، بخلاف حرف المد في المقالة الثانية؛ إذ يجوز فيه الروم والإشمام؛ لأنه ليس مبدلًا من الهمزة، بل ألقي إليه حركة الهمزة، ثم أسكن للوقف.

اعلم أن التسهيل المذكور في هذه المقالة التي هنا، تسهيلٌ بحكم حركة ما قبل الهمز. وقال في التذكرة: وقوم من القراء يجعلون لهذه الهمزات في هذا الفصل كله – أي: في الهمز المتحرك الذي قبله متحرك – حكم حركاتها(٣). فيقفون لهشام وحمزة على الهمز المفتوح بين الهمز المفتوح والألف، بأي حركة تحرك ما قبلها، إلا إذا انفتحت وانكسر ما قبلها، نحو ﴿وَإِذَا قُرِئَ﴾ (سورة الأعراف ٢٠٤/٧)، فإنهم يبدلونها ياء بلا خلاف(٤)، أي ياء مديًّا، ويقفون على الهمز المكسور، بين الهمز المكسور والياء الساكن، أي بأي حركة تحرك ما قبلها، وعلى الهمز المضموم، بين الهمز المضموم والواو الساكن، أي بأي حركة تحرك ما قبلها(٥). انتهى.

---

(١) التيسير ٣٨، وانظر: تحبير التيسير ٦١، والإقناع ٤١٦/١.

(٢) انظر: الإتقان ١٧٧/١، والكشف ١٢٢/١، ونهاية القول المفيد ٢١٩.

(٣) وهذا الوجه يسمى الرَّوْم، قال ابن القاصح: وهو ما روى سليم عن حمزة أنه كان يجعل الهمزة في جميع ذلك بين بين، أي بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، ولا يتأتى ذلك إلا مع روم الحركة؛ لأن الحركة الكاملة لا يوقف عليها، ولأن الهمزة الساكنة لا يتأتى تسهيلها بين بين. انظر: سراج القارئ ٨٨، وكذا: كنز المعاني لشعلة ١٥٠.

(٤) قال مكي: "فأما المفتوحة فليس يستعمل القراء فيها الروم، فالبدل لازم فيها، فإن كانت حركة ما قبلها مخالفة لحركتها، أبدلتها إن كانت مفتوحة بحركة ما قبلها نحو (قرئ) لا يجوز عند القراء غيره؛ لأن الروم غير مستعمل عندهم في المنصوب على ما قرأت به". التبصرة ١٩٨، وانظر: الكشف ١١٥/١، والإقناع ٤١٦/١.

(٥) انظر: التذكرة ٢١٤/١– ٢١٥، وكذا: التبصرة ٩٧– ٩٨، والإقناع ٤١٦/١، وسراج القارئ ٨٨، وقال ابن الباذش: "وهؤلاء القوم إنما أخذوا بين بين؛ فرارًا من خلاف السواد في حروف جاءت في الخط، على ما لا يقتضي البدل". وقد قال سليم عن حمزة: "كان حمزة يتبع في الوقف خط المصحف". ولذلك فقد قال مكي بن أبي طالب: "وإذا كان البدل يخالف الخط رجعت إلى بين بين، وإذا كان بين بين يخالف الخط، رجعت إلى البدل". راجع: الإقناع ٤١٧/١، وكنز المعاني للجعبري ١١٨، والكشف ١١٥/١.

وإنما استثنى ذلك؛ لأن الهمز بين الهمز المفتوح والألف، لا يقع إلا بعد الفتح.

إن قلت: فلِمَ لَمْ يقل: وإلا إذا انفتحت وانضم ما قبلها، فإنهم يبدلونها واوًا مديًّا بلا خلاف؟ قلت: لعدم وجود مثال له في القرآن، والله أعلم.

ثم اعلم أن جعل الهمز بين بين رَوْمٌ؛ لأن معنى الرَّوْم نطق ببعض حركة الحرف المتحرك[١]، والهمز بين بين مركب من همز متحرك وحرف ساكن كما عرفت، والمركب من المتحرك والساكن ليس بتام الحركة بل مَرُوم. ولذا سمَّى الشاطبي - رحمة الله عليه - تسهيل الهمز بين بين في هذا الباب تسهيلًا بالروم[٢].

أقول: وبالجملة إن سهلت الهمز المتطرف الذي قبله متحرك أو ألف، بإبدالها حرفًا مديًّا، فلا روم فيه ولا إشمام. وإن جعلته بين بين ففيه روم[٣].

قال أبو شامة: ولا يكون في الهمز بين بين إشمام؛ لأن حالة الروم لا حاجة معها إلى الإشمام[٤].

وقال الشاطبي ما معناه: إن البعض حكى في الهمز المضموم متطرفًا، أو متوسطًا بعد الكسر نحو: ﴿تُبَوِّئُ﴾ (سورة آل عمران ١٢١/٣)، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (سورة البقرة ١٤/٢). وفي عكسه نحو: ﴿لُؤْلُؤٍ﴾ (سورة الحج ٢٣/٢٢ وسورة فاطر ٣/٣٥) على قراءة الخفض كما عرفت، و﴿سُئِلَتْ﴾ (سورة التكوير ٨/٨١)، تسهيلَ الهمز بين الهمز وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها[٥]، فيجعل الهمز المضموم بعد الكسر بين الهمز المضموم والياء الساكن، ويجعل الهمز المكسور بعد الضم بين الهمز المكسور والواو الساكن، وضعفها الشاطبي[٦].

---

(١) انظر: النشر ١٢١/٢.

(٢) قال الإمام الشاطبي:

وما قَبلهُ التحريكُ أو ألفٌ محر ... كا طرفًا فالبعضُ بالروم سَهَّلَا

وكذا إبراز المعاني ١٨٠، وسراج القارئ ٨٨، وكنز المعاني لشعلة ١٥٠. وقال ابن الجزري: فإذا رمت حركة الهمزة سهلتها بين بين، فنزل النطق ببعض الحركة وهو الروم، منزلة النطق بجميعها فسهل. انظر: النشر ٤٦٤/١.

(٣) انظر: النشر ٤٦٣/١، ٤٦٤، والإقناع ٤١٦/١- ٤١٧، والكشف ١١٤/١.

(٤) انظر: إبراز المعاني ١٨١.

(٥) هذا مذهب الأخفش في تسهيل هذين النوعين، وقد ذكرته سابقًا، انظر: سراج القارئ ٧٢، والكشف ١١٧/١، والكافي ٢٥، والنشر ٣٨٨/١-٣٨٩.

(٦) قال الإمام الشاطبي:

ففي اليا يلي والواوِ والحذفِ رسَمَه ... والأخفشُ بعدَ الكسرِ والضَّم أَبدَلا

ببَاءٍ وعنهُ الواوُ في عكسه ومَنْ ... حَكَى فِيهِمَا كَالْيا وكَالواو أعَضَلا

انظر: متن الشاطبية ٢٢، وكذا: كنز المعاني للجعبري ١٢٥، وشرح الشافية ٤٦/٣.

المقالة الثانية: في الهمز المتطرف المتحرك الساكن ما قبله:

إذ لا يوجد الهمز الساكن المتطرف الساكن ما قبله. فإذا سكن ما قبل الهمز المتحرك، فحمزة وهشام إذا وقفا على كلمة الهمز، يلقيان حركة الهمز إلى ما قبله ويسقطان الهمز، ثم يسكنان في ذلك الحرف للوقف. وذلك إذا كان الساكن حرفًا أصليًّا، وإن كان حرف مد غير ألف[١]، نحو قوله تعالى: ﴿المَـرْءِ﴾ (سورة البقرة ١٠٢/٢)، و﴿دِفْءٌ﴾ (سورة النحل٥/١٦)، و﴿الخَـبْءَ﴾ (سورة النمل٢٥/٢٧)، و﴿شَيْءٍ﴾ (سورة البقرة٢٠/٢)، و﴿جِيءَ﴾ (سورة الزمر ٦٩/٣٩)، و﴿سِيءَ﴾ (سورة هود ٧٧/١١)، و﴿المُسِيءُ﴾ (سورة غافر ٥٨/٤٠)، و﴿يُضِيءُ﴾ (سورة النور ٣٥/٢٤)، و﴿السَّوْءِ﴾ (سورة الفتح ٦/٤٨)، و﴿السُّوْءَ﴾ (سورة يوسف٢٤/١٢)، وشبهه.

إنما كررت ﴿السوء﴾ لأن أحدهما بفتح السين والآخر بضمها.

والمراد من الحرف الأصلي هنا، ما كان عينًا للكلمة، وإن كان منقلبًا عن حرف آخر، كالياء الأخير في ﴿يُضِيء﴾؛ فإنها منقلبة عن واو، فيوقف على الراء الساكن في ﴿المَـرْءِ﴾، وعلى الفاء الساكن في ﴿دِفْءٌ﴾، وعلى الياء المدي في ﴿جِيءَ﴾، و﴿يُضِيءَ﴾، وعلى الواو في ﴿السُّوءِ﴾، وكذا أشباهه.

فإذا نقلا حركة الهمز إلى حرف المد في مثل: ﴿جِيءَ﴾ و﴿سِيءَ﴾ و﴿السوء﴾، و﴿يُضِيءُ﴾ ينتفي المد بسبب الحركة، ثم إذا أسكن للوقف يعود المد[٢].

إن قلت: إذا أسكن للوقف، فما ثمرة إلقاء حركة الهمزة إليه؟ قلت: ثمرته جواز الرَّوْم والإشمام كما سيأتي[٣]، حتى لو اعتبر إسقاط الهمزة مع حركتها لا يجوز الرَّوْم والإشمام[٤].

اعلم أن الرَّوْم يمنع المد دون الإشمام، فاعرف[٥].

وأما إن كان الساكن قبل الهمز حرفًا زائدًا، فذلك الزائد لا يكون إلا من حروف المد، فإن كان

---

(١) انظر: النشر ٤٣٢/١، والتيسير ٣٨، وتحبير التيسير ٦١، والإتحاف ٦٥، والعنوان ٥٣- ٥٤.

(٢) قال مكي: "لأن المد لا يقع في حرف متحرك، كانت حركته عارضة أو لازمة". انظر: الكشف ١٢٠/١.

(٣) انظر: النشر ٤٦٣/١، والإقناع ٤١٨/١، والتبصرة ٩٧، وقال سيبويه: "وإذا كانت الهمزة قبلها ساكن فخففت فالحذف لازم، ويلزم الذي ألقيت عليه الحركة، ما يلزم سائر الحروف غير المعتلة من الإشمام، وإجراء الجزم، وروم الحركة، والتضعيف". انظر: الكتاب ١٧٩/٤.

(٤) قال في الحاشية ٣٨ قوله: لا يجوز الروم والإشمام؛ إذ لا حركة لحرف المد في الأصل.

(٥) قال أبو شامة: "فلا مد مع الروم، ويمد مع الإشمام؛ لأن ضم الشفتين بعد سكون الحرف". إبراز المعاني ١٢١، وانظر: كنز المعاني لشعلة ١٠٨.

ياء أو واوًا، أبدلا الهمزة مع الياء ياء ومع الواو واوًا وأدغماهما فيها، نحو قوله تعالى: ﴿بَـرِيٓءٌ﴾ (سورة الأنعام ١٩/٦)، و﴿النَّسِيٓءُ﴾ (سورة التوبة ٣٧/٩)، و﴿قُرُوٓءٍ﴾ (سورة البقرة ٢٢٨/٢)، وشبهه كذا في التيسير[١]. أقول: ثم يسكن الواو والياء المدغم فيهما للوقف. وإنما اعتبرنا الإسكان بعد الإدغام لا قبله؛ لأن الساكن لا يدغم إلا في متحرك.

قال: والزائد يعني هنا ليس بفاء الكلمة ولا عينها ولا لامها، بل يقع بين ذلك، وفي هذه الكلمات، وقع بين العين واللام؛ لأن أصل حروف ﴿بَرِيٓءٌ﴾ الباء الموحدة، والراء والهمزة، وأصل حروف (نسيء) النون والسين والهمزة، وأصل حروف (قروء) القاف والراء والهمزة؛ لأن (قروء) (فعول)[٢].

تذييل

قال الشاطبي:

ومـــا واوٌ اَصـــلِيٌّ تَـــسَكَّنَ قَبْلَـــهُ أوِ اليَـا فَعَـن بَعْـضٍ بالِادْغَـامِ حُمِّـلَا[٣]

وقوله: "قبله" أي قبل الهمز، قال أبو شامة: "يعني إذا وقعت واو أصلية ليست بزائدة، وهي ساكنة قبل الهمزة، أو ياء كذلك. نحو ﴿سَوْءِ﴾ بفتح السين[٤] وضمِّه[٥]، و﴿السُّوٓأى﴾(سورة الروم١٠/٣٠)، و﴿شَيءٍ﴾ (سورة البقرة ٢٠/٢)، و﴿اسْتَيْئَسَ﴾ (سورة يوسف ١١٠/١٢)، فروى بعضهم عنه إجراء الأصلي مجرى الزائد في الإبدال والإدغام[٦]. انتهى.

يعني جمهور أصحاب حمزة، رووا عنه في الواو والياء الساكنين الأصليين، ما سبق من حذف

---

(١) انظر: التيسير ٣٨، وكذا: تحبير التيسير ٦١، والتبصرة ٩٤، والكافي ٣٣، والتجريد ٥٨، والبدور الزاهرة ٦٢.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١٦٩، وكذا: كنز المعاني للجعبري ١٢٢.

(٣) متن الشاطبية ٢٢.

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿مَاكَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٍ﴾ (سورة مريم ٢٨/١٩).

(٥) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٍ﴾ (سورة آل عمرن ٣٠/٣).

(٦) إبراز المعاني ١٧٩-١٨٠، وانظر أيضًا: كنز المعاني للجعبري ١٢٨، وتحرير الكلام ٢١٤، وسراج القارئ ٨٨، وقال ابن الجزري: "ذكر بعض النحاة إجراء الياء والواو الأصليتين مجرى الزائدتين، فأبدلوا الهمزة بعدهما من جنسهما وأدغموها في المبدل من قسمي المتطرف والمتوسط المتصل، حكى سماع ذلك من العرب يونس والكسائي، وحكاه أيضًا سيبويه، لكنه لم يقسه فخصه بالسماع ولم يجعله مطردًا، ووافق على الإبدال والإدغام في ذلك جماعة من القراء، وجاء أيضًا منصوصًا عن حمزة. "انظر: النشر ٤٤٠/١، وكذا: الإقناع ٤١٩/١.

الهمزة بعد نقل حركته إلى ما قبله. وبعض من أصحابه رووا عنه ما سبق في الحرف الزائد، من إبدال الهمزة مع الواو واوًا، ومع الياء ياء، ثم إدغام الواو والياء فيها[١].

وإنما أرجعنا ضمير (عنه) في كلام أبي شامة إلى حمزة، لتصريح ابن القاصح بأن ذلك عن حمزة[٢]، فظهر أن ذلك لم ينقل عن هشام.

فصل

وإنما قلنا فيما سبق: "وإن كان حرف مد غير ألف"؛ لأن الساكن إن كان ألفًا، سواء كانت مبدلة من حرف أصلي أو زائدة، نحو: ﴿إِذَا جَآءَ﴾ (سورة الأنعام ٦/٦١) ألفه مبدلة من الياء الأصلي، و﴿مِّن مَّآءٍ﴾ (سورة المرسلات ٧٧/٢٠) ألفه مبدلة من الواو الأصلي، و﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ (سورة البقرة ٢/١٠) و﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ (سورة البقرة ٢/١٣)، و﴿سَوَآءٌ﴾ (سورة فصلت ٤١/١٢)، و﴿أَنۢبِيَآءَ﴾ (سورة البقرة ٢/٩١) ألفها زائدة.

فحينئذ أبدلت الهمزة بعدها ألفًا، بأي حركة تحركت الهمزة، لانفتاح ما قبل الهمزة؛ لأن الألف ليس بحاجز حصين، كذا في التذكرة[٣].

ثم إن شئت حذفت إحدى الألفين، وإن شئت لم تحذف أحدهما، وزدت في المد وهو الأوجه، كذا في التيسير[٤].

قال أبو شامة ما توضيحه: إن هنا لحمزة ثلاث حالات:

الأولى: أن لا تحذف إحدى الألفين.

---

(١) وقال مكي: "إن إلقاء الحركة أحسن"، كما ذكر شعلة أن المشهور في التسهيل بعد الأصليتين هو نقل الحركة. راجع: التبصرة ٩٤-٩٥، وكنز المعاني لشعلة ١٤٩، والكشف ١/١١٩-١٢٠.

(٢) انظر: سراج القارئ ٨٨، وكذا: الإتحاف ٦٥، وقال ابن الجزري: إن ذلك جاء منصوصًا عن حمزة. انظر: النشر ١/٤٤٠.

(٣) انظر: التذكرة ١/٢١١، ٢١٢، وكذا: كنز المعاني للجعبري ١٢١، وتحبير التيسير ٦١، والإقناع ٤٢٢، قال أبو ظاهر: "إن الألف ليست بحاجز حصين، فكأن الفتحة قد وليت الهمزة". انظر: العنوان ٥٥.

(٤) قال الإمام الداني: إن شئت حذفت إحدى الألفين للساكنين، وإن شئت زدت في المد والتمكين لتفصل بذلك بينهما ولم تحذف، وذلك الأوجه وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره. انظر: التيسير ٣٨، وكذا تحبير التيسير ٦١، والنشر ١/٤٦٧، والإقناع ١/٤٢٢.

والثانية: أن تحذف الثانية.

والثالثة: أن تحذف الأولى.

ففي الحالة الأولى وقع حرف المد قبل همز مغير بالإبدال، ففي حرف المد يجوز ثلاثة أمور:

الأول: القصر: فيكون قدر المد ألفين. أحدهما: حرف المد، والآخر: الألف المبدل من الهمز.

والثاني والثالث: الزيادة على قدر المد الطبيعي، وهو الأَوْجَه[١]، إما طوليًّا أو وسطيًّا، كما سبق في باب المد، فالطولي: خمس ألفات مع المد الأصلي، فيكون مقدار المد هنا ست ألفات، سادسها الألف المقلوبة من الهمزة، والوسطي: أربع ألفات مع المد الأصلي، فيكون مقدار المد هنا خمس ألفات، خامسها الألف المقلوبة من الهمزة.

وفي الحالة الثانية: [٢] وقع حرف المد قبل همز تغير بالحذف، ففى حرف المد يجوز أيضا ثلاثة أمور عين ما سبق: القصر: فيكون مقدار المد ألفا فقط، والطول، والتوسط.[٣]

ولا يزاد في الطول على خمس ألفات، وفى التوسط على أربع فاعرف.

وفى الحالة الثالثة، لم يوجد حرف المد، فلا يكون في الكلمة إلا مد قدر ألف[٤]، فهو المد المنقلب عن الهمزة[٥].

قال في التذكرة: وقوم من القراء يجعلون هذه الهمزة في حال الوقف بين بين لهشام وحمزة، فيجعلونها بين الهمزة المفتوحة والألف إذا كانت مفتوحة، وبين الهمزة المضمومة والواو الساكنة إذا

---

(١) يجوز بقاء الألفين هنا للوقف؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين، ويمد لذلك مدًّا طويلًا للفصل بينهما، ويجوز التوسط من أجل التقاء الساكنين، قياسًا على سكون الوقف. قال البناء الدمياطي: فتحصل حينئذ ثلاثة أوجه: الطول والتوسط والقصر. وقال ابن القاصح: إن المد هنا هو الأوجه، وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره. راجع: سراج القارئ ٨٢، والإتحاف ٦٥، وانظر: الوافي ١١٤.

(٢) أي حذف الهمزة الثانية. وذكر ابن الباذش أن المحذوف لالتقاء الساكنين هو الثاني دون الأول، كما ذكر الجعبري أن حذف الثانية هو الأنسب. راجع: الإقناع ١/٤٢٢- ٤٢٣، وكنز المعاني للجعبري ١٢١.

(٣) قال ابن الجزري: وإن قدرتها الثانية جاز المد والقصر من أجل تغير السبب، فهو حرف مد قبل همز مغير، والهمز هنا غير بالإبدال ثم الحذف. انظر: النشر ١/٤٦٦، وكذا: تحرير الكلام ٢١٦.

(٤) أي حذف الأولى. قال الجعبري: وإن قدرت حذف الأولى، مددت قدر ألف؛ لأنها المبدلة. انظر: كنز المعاني للجعبري ١٢١، وكذا: الإتحاف ٦٥، والتبصرة ٩٧، وتحرير الكلام ٢١٦.

(٥) انظر: إبراز المعاني ١٦٨- ١٦٩.

كانت مضمومة، وبين الهمزة المكسورة والياء الساكنة إذا كانت مكسورة، والأول أجود[١]. انتهى.

قوله: "هذه الهمزة" يعني الهمزة المتحركة بعد الألف. قوله: "والأول" وهو إبدال الهمزة ألفًا.

أقول: وقد عرفت أن الهمز بين بين مروم الحركة، أقول: وعلى هذا أيضًا يقع حرف المد قبل همز مغيّر.

واعلم أن الروم والإشمام جائزان في مواضع تسهيل الهمز المتطرف في الوقف لحمزة وهشام، إلا في موضع يبدل (الهمز) المتطرف فيه حرف مد، أي ألفًا أو واوًا أو ياء ساكنين، وقبلهنّ حركات من جنسهن أو ألف، فلا رَوْم ولا إشمام حينئذ؛ لأنها حروف سواكن لا أصل لهن هنا في الحركة، كذا قاله أبو شامة[٢].

قوله: "أو ألف"، يُخص بأن يكون الألف قبل الألف المتبدل من الهمز المتطرف؛ إذ لا يقع الألف قبل الواو والياء المديين.

الفصل الثاني
في الهمز المتوسط

تفرد حمزة عن هشام بتسهيل الهمز المتوسط،[٣] وبيان ذلك أن الهمز المتوسط إما ساكن أو متحرك، فهنا مقالتان:

المقالة الأولى: في الهمز المتوسط الساكن:

ولا يوجد قبلها إلا متحرك، وهي تبدل لحمزة في الوقف على كلمتها حرفًا من جنس حركة ما قبلها، فتبدل واوًا بعد الضم، وألفًا بعد الفتح، وياء بعد الكسر[٤]، نحو ﴿الْمُـؤْمِنُ﴾ (سورة الحشر ٢٣/٥٩)، و﴿تَسُؤْهُمْ﴾ (سورة آل عمران ١٢٠/٣)، و﴿تَأْكُلُونَ﴾ (سورة آل عمران ٤٩/٣)، و﴿الذِّئْـبُ﴾

(١) انظر: التذكرة ٢١٢/١، وكذا: العنوان ٥٤ والتجريد ٥٨، وقال مكي: ولا يمكن جعلها بين بين إلا مع روم الحركة؛ لأن التي بين بين ليست بساكنة، فلا يجوز الوقف عليها بين بين مع وقفك عليها بالسكون؛ لأن في هذا تضادًا. فإن رمت الحركة قربت الساكن من الحركة، فجاز أن تجعلها بين بين، فهي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها في حال رومها لا في حال حركتها، هذا هو الأصل، لكن فيه مخالفة للخط. فالصواب أن تقف بالسكون، وتبدل من الهمزة ألفًا، كما ذكر ابن الباذش أن الإبدال يأخذ به من عنده حذق في العربية من القراء، وهو الذي اختاره أبو عمرو، راجع: التبصرة ٩٥- ٩٦، والإقناع ٤٢٢/١.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١٧٩، وكذا: التيسير ٣٨، والنشر ٤٦٣/١- ٤٦٤، وكنز المعاني لشعلة ١٤٨.

(٣) انظر أيضًا: الرعاية ١٥٢.

(٤) انظر: التبصرة ٩٢، وسراج القارئ ٨١، والنشر ٤٣٠/١- ٤٣١، وتحبير التيسير ٦٠.

(سورة يوسف ١٣/١٢) وشبهه. والهمزة الأولى في ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ (سورة الرحمن ٢٢/٥٥)، و﴿لُؤْلُـؤٍ﴾ (سورة الحج ٢٣/٢٢ وسورة فاطر ٣٣/٣٥)، فيبدل حمزة الهمزتين فيهما واوًا مدية في الوقف؛ لأنه يقرأ: ﴿لُؤْلُؤٍ﴾ بالخفض، وهو في الحج وفاطر لا غير.

قال في التيسير: وكذلك: ﴿قالَ فِرْعَونُ ائْتُونِي﴾ (سورة يونس ٧٩/١٠)، و﴿لِقَاءَنَا ائْـتِ﴾ (سورة يونس ١٥/١٠) و﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾ (سورة البقرة ٢٨٣/٢)، وشبهه [١]. انتهى. والمراد بالهمز في ﴿لِقَاءَنَـا ائْـتِ﴾ الهمز الثاني، قال أبو شامة: والاختيار لحمزة في مثله [٢] عند الوقف على كلمة الهمز تحقيق الهمز (بالقاف)؛ لتأتِّي الوقف على ما قبل الهمز[٣]، يعني فلا يكون توسيطه بسبب اتصاله بالكلمة لازمًا.

أقول: وسيأتي بيان هذا وأمثاله في فصل. وإنما فصله[٤] عما قبله لأن الهمز المتوسط الساكن والمتحرك الذي قبله في كلمة واحدة في الأمثلة السابقة[٥]، وفي كلمتين في الأمثلة اللاحقة[٦].

واعلم أن الهمزة في الأمثلة اللاحقة إنما توسطت، لأجل اتصال كلمة الهمز بما قبلها، فكان توسطها عارض. وفي الهمزة التي عرض لها التوسط خلاف عن حمزة: ففي رواية يحققها (بالقاف)، وسيجيء بيانه، فإذا ابتدئ بهمز الوصل، بأن يوقف على ما قبله، كانت الكلمة من قبيل اجتماع الهمزتين في كلمة، وقد سبق تفصيله في باب "اجتماع الهمزتين" فارجع إليه. ويكون الهمز الثاني همزًا متوسطًا، ولا يعد توسطه عارضًا، فلا يكون عن حمزة خلاف في الإبدال[٧].

إن قلتَ: آخر الكلمة الأولى في ﴿لِقَـآءَنَا ٱئْتِ﴾ (سورة يونس ١٥/١٠)، و﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ (سورة

---

(١) التيسير ٣٩، وانظر: تحبير التيسير ٦١- ٦٢.

(٢) أي في مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى﴾، مما وقع الهمز فيه متوسطًا قبله متحرك بسبب اتصال الهمز بالكلمة التي قبله. انظر: الحاشية ٤٠.

(٣) انظر: إبراز المعاني ١٧٨، وكذا: الكافي ٣٠، وذكر ابن الباذش أنه يجوز هنا وجهان؛ أحدهما: التحقيق؛ لأن الهمزة في تقدير الابتداء، والآخر: التسهيل بالبدل لمضارعتها المتوسطة. وقد اعترض ابن الجزري على وجه التحقيق هنا، وقال: هو وهم ممن قال به وخروج عن الصواب؛ لأن هذه الهمزات وإن كن أوائل، فإنهن غير مبتدآت؛ لأنهن لايمكن ثبوتهن سواكن إلا متصلات بما قبلهن، فلهذا حكم لهن بكونهن متوسطات، راجع: الإقناع ٤٥٣/١، والنشر ٤٣١/١.

(٤) أي فصل صاحب التيسير الهمز المتوسط بسبب اتصال كلمة بكلمة أخرى بقوله: وكذلك انظر: الحاشية ٤٠، والتيسير ٣٩.

(٥) أي في نحو: (المؤمن)، و(نسؤهم)، و(تأكلون)، و(الذئب)، و(اللؤلؤ).

(٦) أي في: (قال فرعون ائتوني)، و(لقاءنا ائت)، و(الذي اؤتُمِن).

(٧) وإبدال الهمزة هنا واجب لكل القراء، لا خلاف بينهم في ذلك، وليس لحمزة فقط، انظر: الإتحاف ٦٥، والكشف ٧٠/١، وتحرير الكلام ٢١١.

البقرة ٢/٢٨٣) حرف مد وهو ساكن، فوقع قبل الهمز ساكنٌ. قلتُ: حذف ذلك الساكن لالتقاء الساكنين، فآل الأمر إلى وقوع المتحرك قبل الهمز.

فصل

في مواضع ثلاثة من الهمز الساكن المتوسط: وفي هذه المواضع بعد تبديل الهمز إلى حرف من جنس حركة ما قبلها خلافٌ عن حمزة:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَرِءْيًا﴾(سورة مريم ١٩/٧٤) في مريم، قال أبو الحسن في التذكرة: وأما قوله تعالى: ﴿وَرِءْيًا﴾ يعني في مريم، ففي الوقف عليه لحمزة وجهان: **أحدهما**: أنه يقرؤه بياء واحدة مشددة اتباعًا للمصحف؛ لأنه كتب فيه بياء واحدة[١]، فيبدل الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ويدغمه في الياء الذي بعدها، وهذا أجود لخفته وموافقته خطَّ المصحف[٢].

أقول: وهو المطابق للقياس؛ لأن المثلين اجتمعا، والأول ساكن[٣]، وهذا هو قراءة قالون وابن ذكوان هنا في الوصل والوقف، وسيأتي في مريم[٤].

والوجه الآخر: أن يوقف عليه بياءين؛ الأولى ساكنة ممدودة، والثانية مفتوحة[٥]. قال في التيسير: ومنهم من يظهر - أي الياء الأولى لحمزة في الوقف - لكون البدل عارضًا[٦]. انتهى. يعني أن القياس وإن اقتضى جواز الإدغام، لكن إبدال الياء الأولى من الهمزة عرض في الوقف.

---

(١) وقال الإمام الداني: "ولا أعلم همزة ساكنة قبلها كسرة حذفت صورتها إلا في هذا الموضع خاصة؛ وذلك كله لكراهة اجتماع ياءين في الخط". انظر: المقنع ٥٦.

(٢) انظر: العنوان ٥٣، وغيث النفع ٢٠٠، وقال الإمام الداني: ولأنه أيضًا قد جاء منصوصًا عن حمزة. انظر: النشر ١/٤٧١.

(٣) قال مكي: "ليس في كلام العرب مثلان، الأول منهما ساكن، اجتمعا في كلمة واحدة، ولم يدغم الأول في الثاني منهما"، وذكر المرعشي أن الإدغام هنا واجب عند أهل اللغة والقراء. راجع: جهد المقل ١٣، والكشف ١/٩٢. وانظر: الممتع ٢/٦٣٤، وشرح الشافية ٣/٢٣٥، والهمع ٢/٢٢٥.

(٤) أي قرأ قالون وابن ذكوان بإبدال الهمزة ياء في (رئيا)، وإدغامها في الياء التي بعدها وصلًا ووقفًا. انظر: المكرر ٨٠، والبحر ٦/٢١٠.

(٥) وقال ابن غلبون عن الوجه الثاني: وذلك أنه قلب من الهمزة ياء ساكنة، ثم لم يدغمها في الياء التي بعدها؛ لأنها غير لازمة؛ إذ كانت إنما تعرض في الوقف فقط. وقال ابن الجزري: ونص على الوجهين غير واحد من الأئمة، ورجح الإظهار بعضهم، ورجح الإدغام آخرون. راجع: التذكرة ١/١٩٩، والنشر ١/٤٧١، وانظر: تحبير التيسير ٦٢.

(٦) انظر: التيسير ٣٩، وكذا: تحبير التيسير ٦٢، والتبصرة ٩٢، والكافي ٢٩.

قال في التذكرة: "ومن شأنهم أن لا يعتدُّوا بغير اللازم"[١].

والموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَتُؤْوِيَ﴾ (سورة الأحزاب ٥١/٣٣) في الأحزاب، و﴿تُؤْوِيهِ﴾ (سورة المعارج ١٣/٧٠) في المعارج، قال في التذكرة: ففيهما لحمزة عند الوقف عليهما وجهان:

أحدهما: أن يقف عليهما بواو واحدة مشددة، اتباعًا للمصحف؛ لأنهما كتبتا فيه بواو واحدة[٢]؛ وذلك بأن قلبت الهمزة فيهما واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم أدغم الواو في الواو الذي بعدها، وهذا أجود لما سبق[٣].

والوجه الآخر: أن يقف عليهما بواوين: الأولى منهما ساكنة ممدودة، والأخرى مكسورة للعلة السابقة[٤].

والموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿أَنْبِئْهُم﴾ (سورة البقرة ٣٣/٢) في البقرة، و﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ (سورة الحجر ٥١/١٥) في الحجر والقمر (سورة القمر ٢٨/٥٤). قال في التذكرة: فإن حمزة يبدل من الهمز في هذه الثلاث - يعني: عند الوقف عليها - ياء ساكنة؛ لسكونها وكسر ما قبلها، بلا اختلاف عنه[٥].

فأما الهاء التي بعدها، فإنه قد اختلف عنه في حركتها؛ فذكر البعض أن حمزة يتركها على ضمها؛ لأن الياء الساكنة التي قبلها، وإن اقتضى كسرها، لكن تلك الياء عارضة في الوقف فلا يعتد بها. وذكر البعض الآخر أن حمزة يكسر الهاء لأجل الياء الساكن قبلها، كما في قوله تعالى: ﴿فِيهِمْ﴾ (سورة البقرة ١٢٩/٢) ونحوه[٦].

المقالة الثانية: في الهمز المتوسط المتحرك:

قال في التذكرة: فأما الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة، فإنها تتحرك بالفتح والكسر والضم،

---

(١) التذكرة ١٩٩/١.

(٢) انظر: المقنع ٤٣.

(٣) وجودته هنا لخفته على النطق بالإدغام، ومطابقته للقياس؛ لأن المثلين اجتمعا والأول ساكن، وكذا لموافقته خط المصحف. وقد روى سليم عن حمزة أنه كان يتبع في وقفه على الهمز خط المصحف. قال ابن الباذش: وهو الذي اختاره أبو عمرو لموافقته الخط، ولأنه فيما ذكر قد جاء نصًّا عن حمزة. انظر: التذكرة ١٩٩/١، والإقناع ٤٢٦/١.

(٤) انظر: التذكرة ١٩٩/١، وكذا: التبصرة ٩٢، والتيسير ٣٩ وتحرير الكلام ٢١٠، والبدور الزاهرة ٣١٢- ٣٩٣.

(٥) انظر: المكرر ١٢ و ٦٨، وغيث النفع ٤٢، وإرشاد المريد ٧٥، والوافي ١١٨.

(٦) انظر: التذكرة ٢٠٠/١، وكذا: إبراز المعاني ١٧١- ١٧٢، والكسر هنا اختيار ابن مجاهد وابن غلبون، والجمهور على الضم للأصل، وقيل إنه الأقيس، قال الإمام الداني: والوجهان صحيحان. راجع: التيسير ١٣٩، وتحرير الكلام ٢١٠، والسبعة ١٥٤، والتذكرة ٢٠٠/١، وانظر: كنز المعاني لشعلة ١٤٥، وإبراز المعاني ١٧١- ١٧٢، وإرشاد المريد ٧٥.

وما قبلها يكون على ضربين: ساكنًا ومتحركًا، فأما إذا كان ساكنًا فإنه يكون على ضربين: حرف مد وغير حرف مد.

فإن كان غير حرف مد، أو حرف مد أصلي غير ألف، فإن حمزة ينقل إليه في الوقف حركة الهمزة - أيَّ حركة كانت - فيحركه بها، ويسقط الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿شَيْئًا﴾ (سورة البقرة ٤٨/٢) و﴿خِطْئًا﴾ (سورة الإسراء ٣١/١٧) بكسر الخاء وسكون الطاء، و﴿النَّشَأَةَ﴾ (سورة النجم ٤٧/٥٣)، و﴿المَشْأَمَةِ﴾ (سورة الواقعة ٩/٥٦)، و﴿سِيئَتْ﴾ (سورة الملك ٧٢/٦٧)، و﴿السُّوآى﴾ (سورة الروم ١٠/٣٠)، و﴿اسْتَيْئَسَ﴾ (سورة يوسف ١١٠/١٢)، و﴿مَوْئِلًا﴾ (سورة الكهف ٥٨/١٨)، و﴿مَسْئُولًا﴾ (سورة الإسراء ٣٤/١٧)، و﴿كَهَيْئَةِ﴾ (سورة آل عمران ٤٩/٣)، و﴿يَجْأَرونَ﴾ (سورة المؤمنون ٢٦٠/٢)، و﴿جُزْءٌ﴾ (سورة البقرة ٢٦٠/٢)، و﴿المَوءُودَةُ﴾ (سورة التكوير ٨/٨١)، وما أشبه ذلك[١].

إلا ﴿هُزُوًا﴾ (سورة البقرة ٦٧/٢) حيث وقع، و﴿كُفُوًا﴾ (سورة الإخلاص ٤/١١٢) في الإخلاص؛ لأن حمزة يقرؤهما بإسكان الزاي والفاء، بعدهما همز[٢]. فإنه يقف عليهما بواو مفتوحة مخففة بعدها ألف مد منقلبة عن التنوين، بإبدال الهمز فيهما واوًا اتباعًا للمصحف[٣]؛ لأنهما كتبتا فيه بالواو[٤]، فخالف فيهما أصله في هذا النوع[٥].

وقد ذكر في التذكرة أن حمزة جرى فيهما أيضًا على أصله[٦]، فهما على الخلاف عن حمزة. وذكر أبو شامة أنه قَلَّ من ذكره عن حمزة[٧].

وذكر الشاطبي أن حمزة في رواية عنه يقلب الهمزة المتوسطة المتحركة، بعد الواو الساكن الأصلي واوًا، وبعد الياء الساكن الأصلي ياء، سواء كانا مدين أوْ لا، ثم يدغم الواو في الواو، والياء في الياء، حيث قال:

---

(١) انظر: التذكرة ٢٠١/١، وكذا: التبصرة ٩٤، والكافي ٣١، وكنز المعاني للجعبري ١١٩-١٢٠، والنشر ٤٣٢/١.

(٢) انظر: الحجة ٨١/٢، ٨٢، والبحر ٢٥٠/١، ٥٢٨/٨، وحجة القراءات ١٠٠، ٧٠٠.

(٣) انظر: التبصرة ١٠١، والسبعة ١٥٩، والحجة ٨٢/٢، وسراج القارئ ١٥٣.

(٤) انظر: المقنع ٦٧، والتذكرة ٢٠٢/١.

(٥) وأصله هنا أن يلقي الحركة على الساكن وبحذف الهمزة.

(٦) انظر: التذكرة ٢٠١/١، ٢٠٢، وكذا: النشر ٤٨٢/١، والبدور الزاهرة ٤٢، ٤١٧.

(٧) أي قل من ذكر وجه الوقف بالنقل لحمزة في (هزوًا) و(كفوًا). وقال مكي عن هذا الوجه أيضًا: إنه ليس معمولًا به، ولو فعله لكان يخالف السواد. راجع: إبراز المعاني ٣٣٠، والتبصرة ١٠١، والذي عليه العمل عند أهل الأداء الأخذ بالوجهين، والله أعلم.

ومَــا وَاوٌ اَصْــلِيٌّ تَــسَكَّن قبلَــهُ أوِ اليـا فَعَـنْ بعـضٍ بالإدغـامِ حُمِّـلَا[١]

قوله: "قبله" أي قبل الهمز، سواء كان الهمز متطرفًا أو متوسطًا، كما سيظهر من ذكر أبي شامة أمثلته. وقد ذكرنا في الهمز المتطرف أيضًا هذا القول للشاطبي.

وذكر أبو شامة في مثال ذلك: ﴿سُــوءَ﴾ (سورة آل عمران ٣/٣٠)، و﴿الــسُّوآى﴾ (سورة الروم٣٠/١٠)، و﴿شَيءٍ﴾ (سورة البقرة ٢/٢٠)، و﴿اسْتَيْئَسَ﴾ (سورة يوسف ١٢/١١٠)[٢].

أقول: فيقف حمزة بالياء المشددة بعد الشين المعجمة في ﴿شَــيْئًا﴾، وبعد السين المهلمة في ﴿سِيئَتْ﴾، وبعد الهاء في ﴿كَهَيْئَةِ﴾، وبعد التاء الفوقية في ﴿اسْتَيئَسَ﴾، ويقف بالواو المشددة بعد السين في ﴿الــسُّوآى﴾، وبعد الميم في ﴿مَــوْئِلَا﴾، و﴿المَــوْءُودَةُ﴾، فيكون بعد الميم المفتوحة في ﴿المَوّوُدَةُ﴾ واو مشددة مضمومة بعدها واو ساكنة مخففة مدية.

وذكر في التذكرة وجهًا ثالثًا عن حمزة في ﴿مَـوْئِلَا﴾ و﴿المَـوُءُودَةُ﴾؛ إذ قال: وروي عنه أن يقف على ﴿مَــوْئِلَا﴾ بواو ساكنة بعدها ياء مخففة مكسورة، بإبدال الهمزة ياء مكسورة[٣] اتباعًا لخط المصحف؛ لأنها هكذا كتبت فيه[٤].

وروي عنه أنه يقف على ﴿الموءودة﴾، بإسقاط الهمزة والواو الثانية، حتى يصير في وزن (المَوْدَة)، اتباعًا للمصحف؛ لأنها كتبت فيه بواو واحدة[٥]، وهذا الوجه فيه بُعد من أجل الإجحاف في الكلمة لكثرة الحذف[٦]. انتهى.

قوله: "بإسقاط الهمزة" يعني: بدون نقل حركتها إلى الواو. فقوله: "يصير في وزن "المَوْدَة": يعني

---

(١) انظر: متن الشاطبية ٢٢، وقد سبق ذكر هذا الوجه عن حمزة، وبيان أن نقل الحركة أحسن وهو المشهور في التسهيل هنا.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١٧٩.

(٣) ذكر ابن الجزري هذا الوجه، وهو إبدال الهمزة ياء مكسورة، وقال عنه إن فيه نظرًا لمخالفته القياس وضعفه في الرواية، انظر: النشر ١/٤٨٠.

(٤) انظر: المقنع ٥٠.

(٥) انظر: المقنع ٤٣.

(٦) انظر: التذكرة ١/٢٠٢، وقد ذكر ابن الجزري هذا الوجه في (الموءودة)، وهو الحذف واللفظ بها على وزن الموزة والجوزة، لكنه قال: إنه ضعيف جدًّا؛ لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، ولكنه موافق للرسم، وقال أيضا: "إن حذف الهمزة لا كلام فيه، والكلام في حذف الواو التي بعد الهمزة، التي تجحف بالكلمة وتغير الصيغة"، كما قال مكي: إن الأحسن فيها إلقاء الحركة، أو الإبدال والإدغام. وإلقاء الحركة أحسن، راجع: النشر ١/٤٨١، والتبصرة ١٠١.

يصير بميم مفتوحة، بعدها واو ساكنة، بعدها دال مفتوحة، بعدها تاء فوقية، فسقوط الهمز للخط، وسقوط إحدى الواوين لاجتماع الساكنين.

وأما إذا كان الساكن قبل الهمز المتوسط المتحرك حرف مد زائد غير ألف، أبدلت الهمزة حرفًا من جنس ذلك الزائد. فإن كان الزائد ياء مديًّا، أبدلت الهمزة - بأي حركة تحركت - ياء، وأدغمت الياء الزائدة في الياء التي أبدلت من الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ (سورة النساء ٤/٤)، و﴿بَرِيئُونَ﴾ (سورة يونس ١٠/٤١)، و﴿خَطِيئَةً﴾ (سورة النساء ٤/١١٢) و﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ (سورة الأعراف ٧/١٦١)، وما أشبه هذا، فيوقف لحمزة على هذه الكلمات وأشباهها بالياء المشددة.

ولم يأت في القرآن الواو الزائدة قبل الهمزة المتوسطة. حتى لو وقعت كان الوقف بالواو المشددة، كذا في التذكرة[١].

وأما إذا كان قبل الهمز المتوسط المتحرك ألف، سواء كانت مبدلة من الحرف الأصلي أو زائدة، فإن حمزة يجعل الهمز بعدها عند الوقف على كلمة الهمز، بين الهمز وبين الحرف الذي منه حركة الهمز[٢]. فإن كانت الهمزة مفتوحة، يجعل الهمزة بين الهمزة المفتوحة والألف، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ﴾ (سورة البقرة ٢/٢٧٥)، و﴿ما كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ﴾ (سورة الأنفال ٨/٣٤)،و﴿جَاءَهُمْ﴾ (سورة البقرة ٢/٨٩)، و﴿نِدَاءً﴾ (سورة البقرة ٢/١٧١)، و﴿مَاءً﴾ (سورة البقرة ٢/٢٢)، و﴿أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ (سورة آل عمران ٣/٦١)، وما أشبه ذلك، وإنما ذكر ﴿نِدَاءً﴾، ﴿مَاءً﴾ هنا؛ لأنهما منصوبان، فينقلب تنوينهما في الوقف ألفًا، فتكون الهمزة فيهما متوسطة.

وإن كانت مكسورة يجعلها بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة، كقوله تعالى: ﴿قَائِمًا﴾ (سورة آل عمران ٣/١٨)، و﴿لآئِمٍ﴾ (سورة المائدة ٥/٥٤)، و﴿اللَّائِي﴾ (سورة الأحزاب ٣٣/٤)، و﴿الصَّابِئِينَ﴾ (سورة البقرة ٢/٦٢)، و﴿أَوْلَئِكَ﴾ (سورة البقرة ٢/٥)، و﴿الْمَلَائِكَةِ﴾ (سورة البقرة ٢/٣١)، و﴿إِسْرَائِيلَ﴾ (سورة البقرة ٢/٤٠)، وما أشبه ذلك، وليس ﴿جِبْرِئِيلَ﴾ (سورة البقرة ٢/٩٧) مثالًا لهذا الباب عند حمزة، لأنه في القراءة المشهورة بدون ألف بعد الراء، كما سيأتي في البقرة[٣].

---

(١) انظر: التذكرة ١/٢٠٤، وكذا: الإقناع ١/٤٢٨، والعنوان ٥٤، وكنز المعاني لشعلة ١٤٣/١٤٢.

(٢) انظر: الكشف ١/١٠٧، وسراج القارئ ٨٢، وتحبير التيسير ٦٢، وقال الجعبري: وجه التسهيل تعذر النقل لعدم قبول الألف الحركة، فعادت إلى قياس بين بين. انظر: كنز المعاني للجعبري ١٢٠، وكذا: إبراز المعاني ١٦٨.

(٣) قراءة حمزة: (جبرئيل). قال الزجاج: (جبريل): في اسمه لغات، قرئ ببعضها، ومنها لم يقرأ به، وأجود اللغات (جبرئيل) بفتح =

وإن كانت مضمومة: يجعلها بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة، كقوله تعالى: ﴿وجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ﴾ (سورة يوسف ١٨/١٢)، و﴿مَا يَشَاءُونَ﴾ (سورة النحل ٣١/١٦)، ﴿إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ﴾ (سورة الأنفال ٣٤/٨)، و﴿جَزَاؤُهُ﴾ (سورة يوسف ٧٤/١٢) وما أشبه ذلك.

وأما إذا كان ما قبل الهمز المتوسط المتحرك متحركًا: فتلك الهمزة تنقسم إلى تسعة أقسام:

مفتوحة بعد الحركات الثلاث نحو: ﴿سَأَلْتُمْ﴾ (سورة البقرة ٦١/٢)، و﴿يُؤَيِّدُ﴾ (سورة آل عمران ١٣/٣)، و﴿خَاطِئَةٍ﴾ (سورة العلق ١٦/٩٦)، ومكسورة بعد الحركات الثلاث: نحو ﴿خَاطِئِينَ﴾ (سورة يوسف ٩٧/١٢)، و﴿يَئِسَ﴾ (سورة المائدة ٣/٥) و﴿سُئِلَتْ﴾ (سورة التكوير ٨/٨١)، ومضمومة بعد الحركات الثلاث نحو: ﴿رُءُوسَكُمْ﴾ (سورة البقرة ١٩٦/٢)، و﴿رَءُوفٌ﴾ (سورة البقرة ٢٠٧/٢)، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ (سورة البقرة ١٤/٢)، كذا قاله ابن القاصح [١].

ففي القسمين منها ينظر حمزة إلى حركة ما قبل الهمزة، وهما: إذا انفتح الهمز وانكسر ما قبلها، أو انضم ما قبلها.

ففي الأول: أبدل حمزة من الهمز في الوقف على كلمة الهمز ياء مفتوحة [٢]، كقوله تعالى: ﴿فِئَةٍ﴾ (سورة البقرة ٢٤٩/٢)، و﴿مِائَةً﴾ (سورة البقرة ٢٥٩/٢) و﴿فِئَتَيْنِ﴾ (سورة آل عمران ١٣/٣)، و﴿مِئَتَيْنِ﴾ (سورة الأنفال ٦٥/٨)، و﴿شَانِئَكَ﴾ (سورة الكوثر ٣/١٠٨)، و﴿فِئَتُكُمْ﴾ (سورة الأنفال ١٩/٨)، وما أشبه ذلك.

وفي الثاني: أبدل من الهمزة في الوقف واوًا مفتوحة[٣]، كقوله تعالى: ﴿يُؤَخِّرَكُمْ﴾ (سورة إبراهيم ١٠/١٤)، و﴿يُؤَيِّدُ﴾ (سورة آل عمران١٣/٣)، و﴿مُّؤَجَّلَا﴾ (سورة آل عمران ١٤٥/٣)، وما أشبه هذا.

وليس من هذا القبيل الهمز الثاني في ل ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ (سورة الحج ٢٣/٢٢) (سورة فاطر ٣٣/٣٥) في الحج وفاطر؛ لأن حمزة يقرؤه بالخفض فلا يكون متوسطًا.

=

الجيم والهمز، وهي لغة تميم وقيس وكثير من نجد. راجع: معاني القرآن وإعرابه ١٥٥/١، والقرطبي ٢٨٠/١، والبيضاوي ٣٧/١، وروح المعاني ٣٢٢/١.

(١) انظر: سراج القارئ ٨٣.

(٢) انظر: التيسير ٤٠، وتحبير التيسير ٦٢، وتحرير الكلام ٢١٧، والتبصرة ٩٣، والبدور الزاهرة ٦٥.

(٣) انظر: التيسير ٤٠، وتحبير التيسير٦٢، وتحرير الكلام ٢١٦، والتبصرة ٩٣، وكنز المعاني لشعلة ١٤٣.

قال في التذكرة: ثم بعد ذلك في الأقسام السبعة ينظر حمزة إلى حركة الهمز لا إلى حركة ما قبلها. فإن كانت الهمزة مفتوحة، ولم يبق حينئذ إلا ما انفتح ما قبلها، يجعلها في الوقف على كلمتها بين الهمز والألف، نحو ﴿شَنَئَانُ﴾ (سورة المائدة ٢/٥)، و﴿سَأَلَ﴾ (سورة المعارج ١/٧٠)، و﴿وَيْكَأَنَّ﴾ (سورة القصص ٨٢/٢٨)، و﴿خَطَئًا﴾ (سورة النساء ٩٢/٤) بفتح الخاء والطاء، و﴿مَلْجَئًا﴾ (سورة التوبة ٥٧/٩). في التوبة في قوله تعالى: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَئًا﴾ (سورة التوبة ٥٧/٩)، و﴿مَآرِبُ﴾ (سورة طه ١٨/٢٠)، و﴿فَقَرَأَهُ﴾ (سورة الشعراء ١٩٩/٢٦)، و﴿أَن تَبَوَّءَا﴾ (سورة يونس ٨٧/١٠) في يونس وما أشبه ذلك[١].

أقول: جَعْلُ الهمز المفتوح بعد فتح بين الهمز والألف، إنما هو إذا لم يُمَل الهمزُ، وأما إذا أميل فيجعل بين الهمز والياء الساكنة؛ لما قال في التذكرة: روى خلف عن حمزة أنه إذا وقف حمزة على قوله تعالى: ﴿رَءَا﴾ في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ (سورة الأنعام ٧٦/٦) ونحوه، يسهل الهمزة وهي ممالة، نحى بحركتها نحو الكسرة، فيجعلها بين الهمزة والياء الساكنة، فيمد قدر نصف ألف[٢]. قوله: "ونحوه" سيجيء في سورة الأنعام.

قوله: "وهي ممالة" يعني مع إمالة الراء أيضًا، لما سيجيء في الأنعام أن حمزة يميلها معًا[٣].

قال في النشر[٤]: وحكى أبو العز[٥] في كفايته[٦] إبدال الهمز المتوسط المفتوح بعد الفتح ألفًا، وهو مخالف للقياس. انتهى[٧].

---

(١) انظر: التذكرة ١/٢٠٥- ٢٠٧، وكذا: الإقناع ١/٤٢٩- ٤٣٠، وتحرير الكلام ٢١٧.

(٢) انظر: التذكرة ١/٢٢٠.

(٣) انظر: السبعة ٢٦٠، ومعاني القراءات ١/٣٦٤.

(٤) انظر: النشر ١/٨٧، وغاية النهاية ٢/٧٩.

(٥) هو: محمد بن الحسين بن بندار، أبو العز القلانسي، أحد الأئمة الأعيان في علوم القرآن. سمع من جماعة، وكان بارعًا في القراءات وعللها، عارفًا بطرقها، توفي سنة ٥٢١هـ. انظر: غاية النهاية ٢/١٢٨.

(٦) انظر: الكفاية الكبرى ٨٥.

(٧) انظر: النشر ١/٤٣٨، وقياس تخفيف المفتوحة المفتوح ما قبلها هو تسهيلها بين بين، أما إبدالها ألفًا فهو سماعي، وقد سبق ذكر ذلك. انظر: الكتاب ٣/٥٤١ وما بعدها، وشرح المفصل ٩/١١٢، وشرح الشافية ٣/٤٧، والحجة ١/٢٧٠، وإبراز المعاني ٦٥٢.

وإن كانت الهمزة مكسورة بجعلها في الوقف بين الهمز المكسور والياء الساكنة، بأي حركة تحركت ما قبلها[١]، كقوله تعالى: ﴿الصَّابِئِينَ﴾ (سورة البقرة ٦٢/٢)، و﴿جَبْرَئِيلَ﴾ (سورة البقرة ٩٧/٢)؛ لأن حمزة يقرؤه بفتح الجيم وراء مفتوحة، بعدها همز مكسورة، بعدها ياء ساكنة. و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ (سورة آل عمران ١٦٧/٣)، و﴿حِينَئِذٍ﴾ (سورة الواقعة ٨٤/٥٦)، و﴿خَاطِئِينَ﴾ (سورة يوسف ٩٧/١٢)، و﴿خَاسِئِينَ﴾ (سورة البقرة ٦٥/٢)، و﴿سُئِلَ مُوسَى﴾ (سورة البقرة١٠٨/٢)، وما أشبه ذلك.

وروي عن حمزة إبدال الهمز المكسور بعد الضم واوًا مكسورًا، نحو: ﴿سُئِلَ﴾ ﴿سُئِلَتْ﴾ (سورة التكوير ٨/٨١)، وروي عنه جعله بين الهمز المكسور والواو الساكن[٢]، وضعَّفه الشاطبي[٣]. وإن كانت مضمومة، يجعلها في الوقف بين الهمز المضموم والواو الساكنة، بأيّ حركة تحرك ما قبلها[٤]، كقوله تعالى: ﴿نَّقْرؤُهُ﴾ (سورة الإسراء ٩٣/١٧)، و﴿يَقْرءُونَ﴾ (سورة يونس ٩٤/١٠)، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (سورة البقرة ١٤/٢)، و﴿مُتَّكِئُونَ﴾ (سورة يس ٥٦/٣٦)، و﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ (سورة المائدة ٦/٥)، و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ (سورة الأعلى ٦/٨٧)، و﴿يُنَبِّئُكُم﴾ (سورة الأنعام ٦٠/٦)، وما أشبه ذلك.

وروي عن حمزة إبدال الهمز المضموم بعد الكسر ياء مضمومة، في نحو ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾، وشبههما[٥]، وروي عنه جعْلُه بين الهمز المضموم والياء الساكنة، وضعَّفه الشاطبي[٦].

---

(١) انظر: الكشف ١٠٥/١، وكنز المعاني لشعلة ١٤٤، والإتحاف ٦٦، والوافي ١١٦.

(٢) قال ابن الجزري: وحكى بعضهم تسهيل المضمومة بعد كسر، والمكسورة بعد ضم بين الهمزة وحركة ما قبلها، وهو ما ذهب إليه الأخفش؛ فقد جاء عنه في المكسورة بعد الضم والمضمومة بعد الكسر تدبيرهما بحركة ما قبلهما، وله في ذلك وجهان؛ **أحدهما**: إبدالها حرفًا من جنس حركة ما قبلها، فيبدل المكسورة بعد الضم واوًا، والمضمومة بعد الكسر ياء، **الثاني**: تسهيلها بين الهمزة والحرف المتجانس لحركة ما قبلها، فيسهل المكسورة بعد الضم واوًا، والمضمومة بين الهمزة والياء، انظر: النشر ٤٣٨/١، وتحرير الكلام ٢١٨، والكشف ١٠٦/١، والحجة ٢٦٦/١ وما بعدها، وشرح الشافية ٤٦/٣، وإبراز المعاني ١٧٤.

(٣) انظر: متن الشاطبية ٢٢، وسراج القارئ ٨٥، وتحرير الكلام ٢١٨.

(٤) انظر: التيسير ٤٠، وتحبير التيسير ٦٢، والإتحاف ٦٧، وإرشاد المريد ٧٤- ٧٥، وقال ابن الجزري: "والتسهيل هنا على مذهب سيبويه، وهو الذي عليه الجمهور"، انظر: النشر ٤٨٤/١.

(٥) قال الإمام الداني: "وإذا كانت صورة الهمزة ياء، فإنك تبدلها ياء مضمومة؛ اتباعًا لمذهب حمزة في اتباع الخط عند الوقف على الهمز، وهو قول الأخفش"، انظر: التيسير ٤١/٤٠، وكذا: تحبير التيسير ٦٢- ٦٣، والنشر ٤٨٤/١- ٤٨٥.

(٦) قال الإمام الشاطبي:

ففي اليا يلي والواوِ والحذفِ رسمه ... والأخفشُ بعدَ الكسرِ والضَّم أَبدَلا

=

فصل

اعلم أن ما روي عن حمزة وهشام من التسهيلات في هذا الباب، كلها موافق للقياس العربي[١]، وبعضها يخالف خط المصاحف[٢] الأئمة، كقلب همزة: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ (سورة يوسف ١٢/ ٨٥) ألفًا[٣]، وقد يروى عن حمزة أنه شرط في التسهيل في هذا الباب موافقة خط المصاحف[٤]، فعلى هذا لا يجوز قلب همزة: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ ألفًا[٥].

ولا شك أن موافقة التسهيل للخط أرجح؛ لأن خط المصاحف سنة تتبع، فما وافق القياس العربي والخط أرجح مما وافق أحدهما فقط[٦]. لكن ما وافق الخط وخالف القياس العربي لا يجوز[٧]، كما قال أبو شامة: وما روي عن حمزة من التسهيل بالخط يحمل على موضع يسوغ فيه انتهى[٨]. معنى "يسوغ فيه": يوافق القياس العربي.

=

بباءٍ وعنهُ الواوُ في عكسه ومَنْ حَكَى فِيهِمَا كَالْيا وكَالواو أعَضَلا

انظر: متن الشاطبية ٢٢، وانظر: سراج القارئ ٨٥، وتحرير الكلام ٢١٨، والنشر ١/ ٤٨٤- ٤٨٥.

(١) قال ابن الجزري: من المحال أن يصح من القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة، ومما يصح في القراءة وشاع في العربية الوقف بتخفيف الهمز. انظر: النشر ١/ ٤٢٩.

(٢) المراد خط المصحف الكريم المجمع عليه زمان عثمان - رضي الله عنه. انظر: تحرير الكلام ٢١٩.

(٣) أبدل حمزة همزة (تَفْتَؤُاْ) ألفًا، مع أنها رسمت في المصاحف بالواو، انظر: المقنع ٦١، والإقناع ١/ ٤٤٨.

(٤) انظر: التذكرة ١/ ١٩٩، وسراج القارئ ٨٤، والكافي ٣٥، والإتحاف ٦٨.

(٥) وعدم الجواز هنا على التخفيف الرسمي؛ لأن الهمزة صورت واوًا على حركتها أو على مراد الوصل، فكان يستلزم لموافقتها الرسم تسهيلها بين الهمزة والواو، أو إبدالها واوًا. أما على التخفيف القياسي فهي جائزة؛ لأنها تسكن في الوقف وقبلها فتحة فتبدل ألفًا. راجع: النشر ١/ ٤٦٠- ٤٦١، والإقناع ١/ ٤٤٨- ٤٤٩، وإبراز المعاني ١٧٢- ١٧٣.

(٦) قال أبو عبد الله الفاسي: اعلم أن التخفيف القياسي إذا وافق الرسم، كان أحسن شيء وأجوده، وإن خالفه جاز العمل به وبالرسم، ما لم يتعذر أو يؤدي إلى الإخلال. انظر: تحرير الكلام ٢٢٣.

(٧) قال الجعبري: "والضابط في ذلك أن كل موضع يوافق القياس الرسم يتحد المذهبان، وكل موضع يختلفان ويتعذر اتباع الرسم، كفرض الألف بعد غير فتحة، أو التقاء ساكنين على غير الحد، أو لبس معنى عند القائل به، يتعين القياس ويسقط مذهب الرسم، وكل موضع لا يتعذر يؤخذ له بالأمرين". راجع: كنز المعاني ١٢٣، وتحرير الكلام ٢٢٣، وانظر: النشر ١/ ٤٤٦، والإتحاف ٦٨.

(٨) قال أبو شامة: "قد تأتي مواضع يتعذر فيها اتباع الرسم، فيرجع فيها إلى الأصول المتقدمة، وما روي عن حمزة - رحمه الله تعالى - يحمل على ما يسوغ فيه ذلك". انظر: إبراز المعاني ١٧٣.

فقَلْب همز: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِي﴾ (سورة يونس ٧٩/١٠) ياء ساكنة للخط لا يجوز[١]؛ إذ لا يجوز في العربية الياء الساكنة بعد الضم[٢].

قال الجعبري: إن هشامًا يوافق حمزة في اتباع الخط في الهمز المتطرف. انتهى[٣].

يعني (أنه) يروى عنه أيضا أنه شرط موافقة تسهيل الهمز المتطرف في الوقف الخط.

ولنقتصر على هذا القدر من البيان، ومن أراد الاطلاع على تفاصيل وجوه وقف حمزة وهشام في القرآن، فلينظر إلى كتاب "تحفة الأنام فى وقف حمزة وهشام"[٤] للشيخ محمد الضرير المصري المقرئ[٥] – رضي الله عنه وأرضاه.

واعلم أن معرفة وقف حمزة وهشام مع صعوبتها ودقتها، تتوقف على معرفة خط المصاحف الأئمة[٦]، وأن معرفة خط المصاحف الأئمة، تتوقف عليها معرفة الوقف على مرسوم الخط، [٧] بل كثير من القراءات؛ ليعرف أنها موافقة لخط مصحف من المصاحف الأئمة فصحيحة، أو مخالفة لخط جميعها فشاذة[٨].

بل يتوقف عليها مقابلة المصاحف، وإن معرفته من فروض الكفايات، وقد ارتفعت مدارسة كتبه عن أمثال ديارنا، يرتحل أحدنا مراحل لتعلم الهندسة وما شابهها من النقوش ليتم فنونه المحصلة، ولا ينظر إلى كتاب من كتب خط المصاحف الأئمة، كأنه ليس يعتد به، فيا ويلتنا ما أجهلنا!.

---

(١) قرأ حمزة بإبدال همزة (ٱئْتُونِي) واوًا في الوقف، وهي مرسومة في المصاحف بالياء. انظر: المقنع ٦٥.

(٢) انظر في ذلك: الكشف ١٠٦/١، والحجة ٢٧٢/١، وشرح الشافية ٤٦/٣.

(٣) قال الجعبري: "وخفف هشام الهمزة المتطرفة وفاقًا لحمزة على أنواعها بالكيفية المذكورة قياسًا ورسمًا"، كنز المعاني ١٢٣، وانظر: الإقناع ٤١٤/١، والرعاية ١٥٢، والكافي ٢٨، ٢٩.

(٤) كتاب "تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام"، مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٢١٨، ميكروفيلم رقم ٤٤٤٠٥ قراءات.

(٥) هو الشيخ محمد بن سلامة بن إبراهيم الضرير الإسكندري، العلامة المفسر، أخذ عن أحمد السندوبي ومحمد الخراشي وإبراهيم الشبراخيتي وغيرهم، له تفسير منظوم للقرآن الكريم. توفي سنة ١١٤٩هـ. انظر: سلك الدرر ١٢٣/٤.

(٦) ذكر ابن الجزري أن باب الوقف على الهمز، يحتاج إلى معرفة أحكام رسم المصاحف العثمانية، وتمييز الرواية، وإتقان الدراية. انظر: النشر ٤٢٨/١.

(٧) أصل الرسم: الأثر، فمعنى مرسوم الخط: ما أثره الخط، وقال ابن الجزري: "المراد بالرسم: صورة ما كتب في المصاحف العثمانية". راجع: إبراز المعاني ٢٧٢، والنشر ٤٤٦/١، وانظر: رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات ٩.

(٨) انظر: تحبير التيسير ١١/١٠، ومنجد المقرئين ١٦ – ١٧.

فصل

كل همز مبتدأ، متوسط بدخول الحرف الزائد عليه، اختلفت الرواية عن حمزة في تسهيله عند الوقف على كلمته: ففي رواية يسهله، وفي رواية يحققه، قال في التيسير: "فكان بعضهم يرى التسهيل في ذلك، اعتدادًا بما صرن به متوسطات. وكان آخرون لا يرون فيه إلا التحقيق؛ اعتمادًا على كونهن مبتدآت، والمذهبان جيدان، وبهما ورد نص الروايات". انتهى [١]. أي الروايات عن حمزة.

قال أبو شامة: "والزائد ما أمكن فصله من الكلمة ولا يختل بنيتها، فحروف المضارعة لا تعطى حكم الزوائد، والهمز بعدها متوسط، نحو ﴿يَأْكُلُ﴾ (سورة يونس ٢٤/١٠)، و﴿يُؤْمِنُ﴾ (سورة البقرة ٢٣٢/٢). انتهى[٢]. يعني فيسهله حمزة بلا خلاف عنه، عند الوقف على كلمته[٣].

أقول: وكذا ميم الفاعل والمفعول، والزمان والمكان، لا يعطى حكم الزوائد نحو ﴿مُؤْمِنٌ﴾ (سورة البقرة ٢٢١/٢)، ﴿مُؤَجَّلًا﴾ (سورة آل عمران ١٤٥/٣)، ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ (سورة السجدة ١٩/٣٢)؛ إذ يختل بنية الكلمة بفصل حرف المضارعة والميم عنها، فالهمزات بعدها متوسطات مسهلات لحمزة بلا خلاف عنه عند الوقف على كلمته[٤].

أقول: والزوائد هنا ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الحرف البسيط الذي لا تختل بنية الكلمة بفصله عنها، وهو كحروف العطف، وحروف الجر، ولام القسم[٥]، نحو: ﴿وَأْمُرْ﴾ (سورة الأعراف ١٤٥/٧)، ﴿فَأْوُۥا﴾ (سورة الكهف ١٦/١٨) ﴿وَكَأَيِّن﴾ (سورة آل عمران ١٤٦/٣) ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ (سورة النمل ٤٢/٢٧) ﴿بِأَيِّكُمُ﴾ (سورة القلم ٦/٦٨)، ﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ﴾ (سورة طه ٧١/٢٠).

النوع الثاني: الحرف المركب الذي آخره ساكن غير مدي، كالألف واللام للتعريف، وقد، ولو،

---

(١) التيسير ٤١، وانظر: الإقناع ٤٥٣/١، وسراج القارئ ٨٦- ٨٧، وتحبير التيسير ٦٣، والكافي ٣٤- ٣٥، والوافي١٢٢- ١٢٣.

(٢) إبراز المعاني ١٧٨.

(٣) انظر: كنز المعاني لشعلة ١٤٨.

(٤) ذكر الجعبري: أن الهمزات هنا ليس فيها إلا التخفيف؛ لقوة امتزاج حروف المضارعة، وميم اسم الفاعل والمفعول بالبناء. وقال مكي: واستثني ما خروج الزائد منه يفسد المعنى، ويختل الكلام، فالوقف عليه بالتسهيل لحمزة نحو: (يؤمن) و(يأتي)، (مؤمن)، و(مؤجلا) وشبهه. راجع: كنز المعاني للجعبري ١٢٦، وتحرير الكلام ٢١٧، والتبصرة ٨٩.

(٥) انظر: إبراز المعاني ١٧٨، والإتحاف ٦٧، والنشر ٤٣٨/١، وسراج القارئ ٨٧، والإقناع ٤٣١/١.

وهل، وبل، نحو: ﴿ٱلْأَرْضُ﴾ (سورة البقرة ٢/٦١)، ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ (سورة المؤمنون ١/٢٣)، ﴿لَوْ أَنَّهُمْ﴾ (سورة القصص ٢٨/٦٤)، ﴿فَهَلْ أَنتُم﴾ (سورة هود ١١/١٤ وسورة الأنبياء ٢١/١٠٨)، ﴿بَلْ أَنتُمْ﴾ (سورة الأعراف ٧/٨١)، والتسهيل في هذا النوع ليس إلا بحذف الهمزة، ونقل حركته إلى الساكن قبله، وقد سبق في سكت حمزة[١].

النوع الثالث: حرف مركب آخره ساكن مدي، متصل في الرسم بكلمة الهمز، وهو هاء التنبيه، وياء النداء ليس إلا[٢]، نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ (سورة آل عمران ٣/٦٦)، و﴿يَٰٓبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ (سورة البقرة ٢/٣٣) ﴿يَٰٓأُخْتَ﴾ (سورة مريم ١٩/٢٨)، ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ (سورة البقرة ٢/٢١)[٣].

وأما الحرف المركب الذي (آخره) متحرك، وهو ك (ثم)، و (إن) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَآ﴾ (سورة الروم ٣٠/٢٠)، و﴿إِنَّ إِلَىٰ﴾ (سورة العلق ٩٦/٨)، والذي آخره ساكن مدي، لكنه ليس بمتصل رسمًا بكلمة الهمز، نحو ﴿ما﴾ و﴿لا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ﴾ (سورة البقرة ٢/١٧٥)، ﴿مَآ أُنذِرَ﴾ (سورة يس ٣٦/٦)، ﴿لَآ أَقُولُ﴾ (سورة الأنعام ٦/٥٠)، فلا يعد الهمز بعده متوسطًا، فلا يسهل لحمزة عند الوقف عليه[٤].

إن قلتَ: لِمَ اعتبر هاء التنبيه وياء النداء، متصلًا رسمًا بكلمة الهمز؟

قلتُ: لما قال في المقنع: الألف الثابتة في الخط بعد ياء النداء وهاء التنبيه فيما كان بعدهما همز هي الهمز"[٥].

وقال أبو شامة: ألف ياء النداء وهاء التنبيه محذوفة رسمًا[٦].

---

(١) انظر: النشر ١/٤٣٤، ٤٣٥، والإتحاف ٦٦، والإقناع ١/٤٣٢.

(٢) انظر. النشر ١/٤٣٤، والإتحاف ٦٦، وسراج القارئ ٨٧، والوافي١٢٣.

(٣) وذكر ابن الجزري أن مذهب الجمهور من أهل الأداء أن الهمزة تسهل مع الألف هنا بين بين. كما ذكر أن كثيرًا منهم ذهب إلى الوقف بالتحقيق أيضًا. انظر: النشر ١/٤٣٤، وكذا: الإقناع ١/٤٣٢- ٤٣٣، والتذكرة ١/٢٠٨ وما بعدها.

(٤) ذكر ابن الجزري أن الساكن الذي قبل الهمزة إذا كان حرف مد، وهو الألف نحو (بما أنزل) سورة البقرة ٢/٩٠، فإن بعض من سهل هذا الهمز بعد الساكن الصحيح بالنقل، سهل الهمزة في هذا النوع بين بين. وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى التحقيق في هذا النوع، وفي كل ما وقع الهمز فيه محركًا منفصلًا، سواء كان قبله ساكن أو محرك، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه، وهو الأصح رواية. انظر: النشر ١/٤٣٦، وكذا: الإتحاف ٦٦-٦٧.

(٥) انظر: المقنع ٢٥.

(٦) انظر: إبراز المعاني ١٧٨، وكذا المقنع ٢٥.

وقال: ﴿هَآؤُمُ﴾ (سورة الحاقة ١٩/٦٩) في الحاقة، ليس له حكم ﴿هَٰٓأَنتُمُ﴾ (سورة آل عمران ٦٦/٣)؛ لأن همز ﴿هَآؤُمُ﴾ من تتمة (هاء)، بمعنى: خذ، ثم اتصل بها ميم الجمع، و﴿هَٰٓأَنتُمُ﴾ (ها) فيه للتنبيه، دخل على (أنتم). فيسهل همز ﴿هَآؤُمُ﴾ بين بين لحمزة بلا خلاف لتوسطه؛ لاتصال ميم الجمع[١]. انتهى.

يعني يسهل همز ﴿هَاؤُمْ﴾ عند الوقف عليه[٢]. أما إذا وقف على ﴿هَاؤُمْ اقْرَأُوا﴾ (سورة الحاقة ١٩/٦٩) في الحاقة، فلا يسهل همز ﴿هَاؤُمْ﴾؛ لعدم الوقف على كلمة الهمز.

فصل

واعلم أن من المواضع التي قدّم ذكرها، ما لا يجوز أن يتعمد الوقف عليها؛ لأنها غير تامة ولا كافية[٣]، والوقف إنما يكون في الذي هو تام أو كاف. وإنما بينت أحكام الهمز فيها في الوقف عليه، لمن انقطع نَفَسُه عليها، أو امتُحن في معرفة أحكام الهمز للقراء عند الوقف، كذا في التذكرة[٤].

***

(١) انظر: إبراز المعاني ١٧٨، وكذا: التبصرة ٩٠- ٩١، والإقناع ٤٢٨/١، وسراج القارئ ٨٧.

(٢) قال ابن الجزري: "تسهل همزة (هاؤم) بلا خلاف بين بين، ويوقف (هاؤم) على الميم بلا نظر"، النشر ٤٥٦/١.

(٣) **الوقف التام:** هو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يتعلق ما بعده بشيء مما قبله لا لفظًا ولا معنى، وسمي تامًّا لتمام لفظه بعدم تعلقه. أما الوقف الكافي فهو: ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، إلا أن له به تعلقًا ما من جهة المعنى، فهو منقطع لفظًا متصل معنى. وسمي كافيًا لاكتفائه واستغنائه عما بعده، واستغناء ما بعده عنه. انظر: منار الهدى في الوقف والابتدا ٨، ٩، وكذا: الإتقان ١١٠/١- ١١١، والمنح الفكرية ٦٨، ونهاية القول المفيد ١٥٥، ١٥٨.

(٤) انظر: التذكرة ٢٢٦/١.